



دورة عام 2022

البند 18 (و) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: الإدارة العامة والتنمية

## قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 8 حزيران/يونيه 2022

[بناء على توصية لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة (E/2022/44)]

## 9/2022 تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الحادية والعشرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إنه يشير إلى قراراته 21/2020 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020 و 12/2021 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2021 وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس اتباع نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإنه يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإنه يؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإنه يؤكد من جديد كذلك الوثيقة الختامية المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016<sup>(1)</sup>،

(1) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.



**وإذ يشير** إلى قرار الجمعية العامة 327/69 المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2015 الذي أكدت فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية لتمكين من إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

**وإذ يشير** إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد<sup>(2)</sup>، التي دخلت حيز النفاذ في 14 كانون الأول/ديسمبر 2005،

**وإذ يشير** إلى قرار الجمعية العامة 189/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، الذي سلّمته فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوات الرقمية، وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا،

**وإذ يشير أيضا** إلى قرار الجمعية العامة 228/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 بشأن تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة التي تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

**وإذ يشير كذلك** إلى قرار الجمعية العامة 236/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن تنمية الموارد البشرية،

**وإذ يشير** إلى قرار الجمعية العامة 270/74 المؤرخ 2 نيسان/أبريل 2020، الذي أدركت فيه ما لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من آثار غير مسبوقة، بما في ذلك تعطيلها الشديد لحياة المجتمعات والاقتصادات، وللسفر والتجارة على الصعيد العالمي، وما لها من أثر مدمر على سبل عيش الناس، وأكدت مرة أخرى التزامها الكامل بعقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة،

**وإذ ينوه** بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها،

1 - **يحيط علما** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الحادية والعشرين<sup>(3)</sup>، ويعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة بشأن تحويل المؤسسات والحوكمة للبناء من أجل مستقبل أفضل نحو عام 2030، وفقا لموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022؛

(2) United Nations, Treaty Series, vol. 2349, No. 42146

(3) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2022، الملحق رقم 24 (E/2022/44).

- 2 - يدعو اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(4)</sup> في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضات التقدم المحرز صوب تحقيقها؛
- 3 - يرحب بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجدداً أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

### تحويل المؤسسات والحوكمة للبناء من أجل مستقبل أفضل نحو عام 2030

- 4 - يسلّم بأهمية اتباع نهج تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره إزاء التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب، ويشجع الحكومات على العمل معاً لصالح جميع البلدان من أجل دعم المؤسسات العامة، وتعزيز بنيتها التحتية الاجتماعية والمادية والتكنولوجية، وجعل اقتصاداتها أكثر مرونة وقدرة على الصمود، من أجل توفير الحماية من آثار جائحة كوفيد-19 ولتكون أفضل استعداداً لإدارة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة في المستقبل؛
- 5 - يسلّم أيضاً بأن تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود يتطلبان اعتماد منظور طويل الأجل في وضع السياسات العامة، إلى جانب بناء المؤسسات على جميع المستويات، استناداً إلى الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، وكذلك الالتزام الثابت بتشجيع إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع؛
- 6 - يسلّم كذلك بأن البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل عقب الجائحة، مع المضي قدماً في التنفيذ الكامل لخطة عام 2030، يدعو، في جملة أمور، إلى توفر الإرادة السياسية، وتغيير العقلية، والقيادة المحدثة للتحوّل، والإدارة السليمة للموارد العامة، واحترام خصوصية البيانات الشخصية وأمنها، والحفاظ على الكرامة الإنسانية؛
- 7 - يلاحظ مع القلق أن تجزئة المسؤولية عن مكافحة تغير المناخ وعن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحمايتها واستعادتها يمكن أن تشكل عائقاً مؤسسياً رئيسياً أمام تحقيق الأهداف 13 و 14 و 15 من أهداف التنمية المستدامة، ويشجع الحكومات على إعطاء الأولوية لإنشاء وتعزيز الآليات التي تتوخى كفاءة الاتساق على صعيد السياسات تحقيقاً لهذه الغاية، بسبل منها تعزيز إدارة النظم الإيكولوجية ونهج التنمية الإقليمية داخل الحدود الإدارية وغيرها؛
- 8 - يلاحظ مع القلق أيضاً عدم وجود تقدير كافٍ لقيمة البيئة في العديد من البلدان، ويحث الحكومات على بناء قدرات القطاع العام في مجال محاسبة رأس المال الطبيعي استناداً إلى نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، فضلاً عن تعزيز مساءلة المؤسسات العامة فيما يتعلق بحماية البيئة عن طريق إدراج تقييم لحالة الموارد الطبيعية الخاضعة لولايتها في إطار تقييمات الأداء المنتظمة؛
- 9 - يؤكد من جديد ضرورة إدخال تحسينات عملية مستمرة على قدرات الحوكمة على المستويين الوطني ودون الوطني من أجل تحقيق خطة عام 2030 وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويشجع

(4) قرار الجمعية العامة 1/70.

الحكومات على جميع المستويات على تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة<sup>(5)</sup>، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2018، على جميع المؤسسات العامة ودعمًا لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاختلاف الموجود في هياكل الحوكمة وفي الواقع على المستويين الوطني ودون الوطني وفي القدرات ومستويات التنمية ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية؛

10 - **يشجع** اللجنة على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية والتجارب ذات الصلة لتفعيل المبادئ على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، وعلى مواصلة إشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية في هذا الصدد، على نحو شامل للجميع، وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

11 - **يشجع** الحكومات، لا سيما بالنظر إلى الضغوط القوية على الميزانية، على التعجيل بوتيرة العمل المبذول لزيادة الشفافية والمشاركة المتكافئة في عملية الميزنة وفي الإشراف عليها، وإنشاء أطر شفافة لتنظيم الشراء العام باعتباره أداة استراتيجية لتوطيد التنمية المستدامة، والحد من ممارسات الفساد، ولإدماج الالتزامات بأهداف التنمية المستدامة في العمليات المتعلقة بالميزنة والشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني باعتماد ممارسات لرصد استخدام الموارد المالية العامة والإبلاغ عنه دعماً للأهداف، من قبيل إعادة تنظيم الميزانيات، بناءً على البرامج والأنشطة، وتحديد وتتبع المساهمات في الميزانية لكل هدف على حدة؛

12 - **يقر** بأن بناء مؤسسات قادرة على الصمود يتطلب طرقاً أكثر إبداعاً ومرونة وتكاملاً للعمل تركز على احتياجات الناس، فضلاً عن وجود مخزون كافٍ من الكفاءات والقدرات والموارد، ويشجع الحكومات على مواصلة تعزيز إضفاء الطابع المهني على القوة العاملة في القطاع العام، والاستثمار في المهارات الرقمية، وتحديث أطر الكفاءات لتنفيذ خطة عام 2030، ومعالجة أوجه عدم المساواة الموجودة داخل القوة العاملة في القطاع العام، واتخاذ خطوات لمعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية في تصميم الخدمات العامة وتقديمها؛

13 - **يرحب** بما تواصل اللجنة القيام به من أعمال من أجل بناء مؤسسات قوية بغية تحقيق التنمية المستدامة في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، ويلاحظ أن بناء السلام والحفاظ عليه يتوقفان على مشاركة طويلة الأجل في بناء المؤسسات تشمل جميع الجهات صاحبة المصلحة وتكون متسقة مع الأعراف المحلية والوقائع السياسية، ويتطلع إلى زيادة مشاركة اللجنة في تعزيز الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في هذه الحالات ومساهمتها في عمل لجنة بناء السلام؛

14 - **يشدد** على أن جائحة كوفيد-19 قد عجلت بالتحول الرقمي وكشفت عن مواطن الضعف التكنولوجية في الإدارات العامة، ويكرر التأكيد على أن أثر الجائحة يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الناجمة عن الفجوات الرقمية، ويشجع الحكومات على إدارة رقمنة الخدمات العامة بطريقة شاملة للجميع ومنصفة وأخلاقية و متمحورة حول الإنسان، مع التعجيل ببذل الجهود الرامية إلى سد الفجوات الرقمية، بوسائل منها النماذج المختلطة لتقديم الخدمات العامة؛

(5) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018، الملحق رقم 24 (E/2018/44)، الفصل الثالث، الفرع باء، الفقرة 31.

- 15 - **يشجع** وكالات الرقابة على تعزيز استخدام البيانات المفتوحة والذكاء الاصطناعي للكشف عن الفساد والرشوة بجميع أشكالهما وردعهما؛
- 16 - **يدعو** إلى زيادة الجهود الرامية إلى دعم ما يجري على الصعيدين الوطني والدولي من عمليات لتبادل بين الأقران وتعلم من الأقران بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون مع الشبكات الدولية القائمة؛
- 17 - **يلحظ** الطلبات المتزايدة للمساعدة في تفعيل مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، وتشديد اللجنة على الحاجة إلى تعزيز أمانة اللجنة لتمكينها من الاستجابة بفعالية؛

#### المتابعة

- 18 - **يطلب** إلى اللجنة أن تتدارس، في دورتها الثانية والعشرين المقرر عقدها في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس 2023، موضوع دورة المجلس لعام 2023 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023 وأن تقدم توصيات بشأنه، وأن تسهم في استعراض تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الانتباه على نحو خاص إلى الطابع الشامل لجميع الأهداف؛
- 19 - **يدعو** اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أخذاً في الاعتبار أن السياقات والحالات المحددة للبلدان تتفاوتت تفاوتاً شديداً، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛
- 20 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك عند معالجة الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- 21 - **يطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة تحقيقاً للتنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛
- 22 - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

الجلسة العامة 20

8 حزيران/يونيه 2022